

قضية

تسكير عشرات المحال في «بيروت سوكس»

«الأسواق» مُقفلة أمام المتظاهرين فقط؟

عشرات المحال التجارية في «أسواق بيروت» أُقفلت، فيما قد تلقى المحال المتبقية المصير نفسه في ظلّ الحديث عن «هوت» المنطقة التي هجرها مُستثمروها هرباً من الإيجارات العالية التي تجبها «سوليدير» منهم. وعلى الرغم من أن الشركة عمدت في اليومين الماضيين إلى تسييج «اهلاكها»، رابطة تدهور أوضاع المحال بالأحداث التي شهدها وسط العاصمة، إلا أنّ المعطيات تؤكد أن «احتضار» الأسواق سبق اندلاع الاحتجاجات الشعبية بأشهر طويلة. ما حصل للأسواق ليس إلا نتيجة طبيعية لتطبيق نموذج استثمار «هجين» على الوسط عمد إلى إقصائه وعزله عن بقية المدينة

هدية فرزور

أربعة عشر مدخلًا لـ«أسواق بيروت» أو ما يُعرف بـ«beirut souks» حسب لغة «سوليدير»، سُجّجت في اليومين الماضيين بـ«بلوكات» من الباطون، متعمًا لـ«تسلي» المتظاهرين إليها. الشركة التي قبضت على قلب

تقرير

أسواق الجنوب: إقفال 120 محلاً وتسريح 1800 موظف

أماك خليل

يختلف المشهد بين يوم وآخر في صيدا والنبطية وصور. بوتيرة شبه يومية، تغفل محال ويصرف عمال وموظفون من مطاعم ومشاغلهم أو تخفيف طاقم العمل إلى أقل من النصف. هذا بالإضافة إلى فلتان باتت كمالية في زمن تراجع القدرة الشرائية فقد انخفضت قيمته الشرائية بسبب انعدام السيولة بين أيدي المواطنين أحياناً كثيرة. رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب محمد صالح إقفال 120 محلاً ومؤسسة متوسطة ومشاريع الهدايا وغيرها. ولقت صالح إلى أن «من لا يزال يقض أجره باليرة اللبنانية، فقد انخفضت قيمته الشرائية بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار. ويات غير يشمل المؤسسات المسجلة لديها، في حين أنّ مئات المحال والمؤسسات لا تملك أسواق السلع بين 10 إلى 40 في المئة في الأسابيع الأخيرة». وفي الجنوب أسباب إضافية لتراجع القدرة الشرائية وإقفال المحال والمطاعم. يتعلق بتحويلات المغتربين التي تعتمد عليها نسبة لا بأس بها من العائلات. فالمصارف وشركات تحويل الأموال فرضت قيوداً على التحويلات، فضلاً عن احتجازها الودائع والمذخرات.

المفارقة أنّ خطوة «التسييج» هذه تترافق مع واقع احتضار هذه الأسواق ولغظها لآخر أنفاسها. عشرات المحال التجارية فيها أُقفلت، فيما تستعد بقية المحال للخاتمة نفسها. من يزرّ الأسواق التي يحذّرها من الشمال شارع المير مجيد أرسلان، ومن الجنوب شارع ويغان ومن الغرب شارع البطريرك حويك وشارع اللبني من الشرق، يُدرك «صوت» المكان الذي يضم نحو 200 محال تجاري. وخلافاً لما يتم الترويج له، فإنّ احتضار الأسواق يسبق اندلاع التحركات الاحتجاجية في وسط العاصمة. في شهر تشرين الأول الماضي، إذ تُفيد معلومات «الإخبار» بأن بعض محال بيع الألبسة ذات العلامات التجارية الشهيرة أُقفلت منذ أشهر طويلة (أحدها أُقفل مَخلاً في أيلول عام 2018)، فيما يتخّم معظم أصحاب المحال المتبقية حالياً إلى الإقفال بعد انفجار الأزمة المالية والتقديّة منذ نحو ثلاثة أشهر، على حدّ تعبير مصادرهم.

وفق هؤلاء، فإنّ الإقفال يأتي بالدرجة الأولى «هرباً» من كلفة الإيجارات العالية التي تفرضها إدارة شركة «سوليدير» التي «تجبي» من بعضهم بدلاً بياهرّ المتّئي ألف دولار سنوياً، أي أكثر من 16 ألف دولار شهرياً. فيما تقول مصادر مُطلعة على عقود الإيجارات إن «معادلة» الإيجار تُقضي بتسعير المتر بمليون ليرة سنوياً من دون إضافة بدلات أخرى كالصيانة الدورية والتنظيفات وغيرها. يقول هؤلاء إنهم طلبوا مراراً من الشركة خفض الإيجارات بسبب الظروف الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد، «وقمما تجاوبت مع البعض منّا عبر تخفيض بسيط للإيجارات، لم تتنازل للبعض الآخر».

اللافات هو ما تُشير إليه المصادر نفسها في هذا الصدد لجهة أنّ الإيجارات المرتفعة سبق أن «هشّلت» أصحاب المصالح في بقية المناطق التابعة للشركة والتي تحوّلت إلى «مدينة أشباح» تضمّ مباني فارغة بعدما رفضت خفض بدلات الإيجار، وها هي اليوم تُجهز على منطقة الأسواق.

احتضار الأسواق يسبق اندلاع التحركات الاحتجاجية في وسط العاصمة

هذا الواقع ليس إلا دليلاً على أن التخلّلات التي قاصت بها الشركة في المدينة ليست «مستدامة»

للإيجارات، ما من شأنه مساعدة المحال التجارية على الاستمرار رغم هذه الظروف». وختمت بالقول إن الشركة «متمسكة بإبقاء هذه المساحة في وسط بيروت مفتوحة للجميع دون استثناء» وعلى أتم الاستعداد للتعاون مع أصحاب المحال التجارية بما فيه مصلحة الجميع». وبمعزل عن أن كلام الشركة يتناقض وما يقوله بعض أصحاب المحال، فإنّ «خسارة» الأسواق التي لن يشعر بها طبيعة الحال المقيّمون في لبنان من ذوي الدخل المحدود أو المتوسط عموماً، والمقيّمون في بيروت خصوصاً. فكيف يمكنهم أن يفتقدوا مساحةً لا «يتحمّون» إليها؟ الضهير يقع أولاً وأخيراً على أصحاب المحال التجارية وعلى «سوليدير» التي



(هرون طحطح)

خسرت مردوداً كبيراً سواء من إيجارات المحال أو من خلال تراجع الإقبال على مواقف السيارات التي «تدزّ» بدورها عائدات مهمة للشركة. يرى الخبير في التخطيط الحضري ليعون تلفزيون أنّ مساحة الأسواق لا تُعدّ حيزاً مدينيّاً عاماً أو مساحة فعليّة للاتقاء، ذلك أن «سوليدير» أرسّتها كمساحة استقطاب الفئات الميسورة الدخل. يرى تلفزيون أنّ ما يحصل حالياً يرمي لتفريّان من الأسواق ليس إلا دليلاً على أنّ التخلّلات التي قامت بها الشركة في المدينة ليست «مستدامة»، كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد، إذ تم إسقاط نماذج إعمار بلدان مثل دبي وغيرها عليها من دون التنبّه لخصوصية البلد ونوع

1,5 مليون دولار بدل رواتب ثمانية موظفين في المكتب الإقليمي الفرعي لـ«الفاو» في بيروت. الحجّة أنه هؤلاء اختصاصيون دوليون، لكنّ أحداً لم يقل لماذا يحتاج مكتب فرعي إنشاءً خيراً في بيروت إلى ثمانية اختصاصيين دوليين. ولماذا على الدولة أن تدفع مليوني دولار من المال العام لتشغيل هذا الفرع؟

إيلي الفرزلي

في 29 آذار 2019، أقرّ مجلس النواب قانوناً يوافق فيه على إبرام اتفاق مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «فاو» يتعلق بإنشاء مكتب المنظمة الإقليمي الفرعي لبلدان المشرق. وفي ما نصّت عليه الاتفاقية أنّ تتخذّ الحكومة اللبنانية الترتيبات اللازمة لدفع أقساط سنوية قيمتها 2 مليون دولار إلى المنظمة لتغطية نفقات المكتب الإقليمي الفرعي، من دون أن توضح البية توزيعها.

في 19 أيلول، أعدّت وزارة الزراعة مشروع القرار الرامي إلى إعطاء المكتب قيمة الاشتراك البالغة قيمته 3,016 ملياراً ليرة (مليوناً دولار) وحوّلته إلى ديوان المحاسبة لأخذ موافقته المسبقة على صرف المبلغ، بعدما

تقرير

تأجير الكوستابرازا يفجر الخلاف في بلدية الشويفات

قبل شهر ونصف شهر، طرح على جدول أعمال مجلس بلدية مدينة الشويفات بند يتعلق بـ«تأجير» عقار الكوستابرازا القائم على أطراف المدينة. كان أشبه ببند تفجير، انتهت معه الجلسة بلا اتفاق استدعى تأجيل البند إلى جلسة أخرى. أول من أمس، كان الموعد في البلدية مع البند «الخلافي» لمناقشته، بعدما «أعطى أعضاء المجلس مجالاً زمنياً لدرسة وعرض مقترحاتهم»، قبل إقراره، لكن،

كما المرة السابقة، لم «يقطع» البند بسبب التعارض في الآراء بين فريقين في المجلس، رئيس البلدية زياد حيدر وعدد من الأعضاء في مقابل فريق آخر يضم «ممثلين عن الحزب التقدمي الاشتراكي»، هكذا، رمي البند إلى جلسة ثانية. لكنّ هذه المرة لم تنه الخلاف حول أصل المشكلة: ما الذي ستفعله بالعمار؟

ثمة رايان داخل المجلس، واحد يدعو لتأجير العقار الذي سدرّ على صندوق البلدية أصلاً أي في أسس الحاجة إليها في هذا الظرف القتال، وآخر يدعو لإقامة مراد العقار أو استثماره بطريقة تستفيد منها المنطقة وتدعو بالتفعل على أنبائها، من خلال توفير فرص عمل. بين هذا وذاك، استعزّ الخلاف على العقار، وبدأ «الفتاش»، ولو كلامياً اليوم، حول مصير العقار الذي يعود لبلدية الشويفات وحدها

أوضحت أن المبلغ يتوزّع على الشكل الآتي: رواتب 8 اختصاصيين دوليين بمن فيهم المنسق الوطني للمكتب وتقدر بقيمة 1,5 مليون دولار، رواتب 3 موظفين وطنيين (مساعدين وأمين سر) وتقدر بـ 150 ألف دولار، كلفة استشارات وسفر وتدريب وأمور مختلفة وفقاً لمتطلبات المكتب وتقدر بقيمة 350 ألف دولار. الوزير السابق للزراعة يزرّ صرف هذا المبلغ بما يمكن أن يجنيه لبنان من

ديوان المحاسبة: ميزانية مكتب «الفاو» لا تراعي مصالح الدولة اللبنانية

وجود هذا المكتب على أراضيه، لكنه لم يُبرز سبب توزيع المبلغ على هذا الشكل. ثمانية موظفين يتقاضون 1,5 مليون دولار في السنة أي معدل الراتب الشهري لكل موظف سيكون 15,600 دولاراً! هذا العقد بحجة أن الاتفاقية صدّقت بقانون، تضمّن أيضاً قيمة النقطة. لكن في المقابل، فقد جاء في القرار أنّ التدرج بأن هذه الرواتب محددة بلوائح الفاو لا يشكل تبريراً نظراً إلى المبالغ وخاصة المتعلقة بالرواتب وعدم التعاقد مع أي موظف أو خبير محلي أو دولي قبل عرض الموضوع على رقابة ديوان المحاسبة. والذي يقضي أن تدفع بنفسها راتبه

قضية

مكتب «الفاو»: 8 موظفين يتقاضون 1,5 مليون دولار

وليس الدولة اللبنانية (المادة الرابعة من الاتفاقية). كذلك يتطرق الديوان إلى القيمة المرتفعة لرواتب الموظفين المحليين (50 ألف دولار سنوياً لكل موظف)، مشيراً إلى أن رواتبهم تفوق رواتب المديرين العامين في الإدارة اللبنانية. وتساءل عن سبب تحديد هذه الرواتب بالدولار بالرغم من أنها تعود لموظفين لبنانيين، وبالرغم من أنها غير محددة في لوائح الفاو.

ويختم الديوان ملاحظاته بالاشك بجدية توزيع المبلغ ومراعاته لمصالح الدولة اللبنانية والحفاظ على ماله العام، متسائلاً عن جدوى تخصيص 350 ألف دولار بدل استشارات وتدريب وغيرها، فيما يشير بند آخر إلى التعاقد مع ثمانية مستشارين بقيمة 1,5 مليون دولار.

في خلاصة القرار الذي أصدرته الغرفة التي يرأسها القاضي مروان عبود وتضمّ القاضيتين لبنياً حايك وبولا اسطفان في 2019/12/24، وصدّقه رئيس الديوان محمد سدران في 2019/12/31، الموافقة على المشروع مع اشتراط الأخذ بالملاحظات الواردة في بناءات القرار وتعديل الاتفاقية والمذكرات التطبيقية لها بما يتلاءم مع ذلك، وخصوصاً لجهة رواتب الاختصاصيين والموظفين المحليين والدوليين. كما أقرّ الديوان توصية مندوبية الإدارة وضع تقارير فصلية وإبلاغه بجميع النفقات المصروفة وفقاً لهذه الاتفاقية، وخاصة المتعلقة بالرواتب وعدم التعاقد مع أي موظف أو خبير محلي أو دولي قبل عرض الموضوع على رقابة ديوان المحاسبة.

مسؤولية استثماره. وهو العقار الذي تبلغ مساحته نحو 600 ألف متر مربع. القصة كما يسردها رئيس المجلس البلدي، زياد حيدر، بدأت «مع تقدّم إحدى الشركات بعرض للمبلدية، تستثمر بموجبه مساحة من العقار لتصب الواح للطاقة الشمسية لتوليد

الطاقة، مقابل OFFRE للبلدية»، مشيراً إلى أن قيمة الإيجار التي طرحت «بحدود مليار ليرة لبنانية وشوي» مقابل «المزيلة التي عملوها»، ولئن كان حيدر من المقتنعين بهذا العرض «كونه يعوض»، إلا أن «المجلس البلدي لم يتخذ إلى الآن أي قرار، ولا يزال الأمر في مراحله الأولى». في مقابل الرئيس والجهة التي تدعم قراره، ثمة رأي يرفض تمرير هذا القرار «الذي سيفتح الباب على صفة جديدة